دراسة الجدوى

تعريف دراسة الجدوى:

يعرف قاموس الأعمال دراسة جدوى المشاريع بأنها: تحليل وتقييم مشروعٍ مقترحٍ لتحديد ما إذا كان مُمكنا تقنيا، وملائما في إطار التكلفة المقدرة، وما إذا كان مُربحا، يتم إجراء دراسة الجدوى في الغالب عندما نكون بصدد استثمار مبالغ كبيرة في المشروع".، ولكن خبراء الاقتصاد وريادة الأعمال يؤكدون على ضرورة إجراء دراسة جدوى حتى للمشاريع الصغيرة ذات الميزانيات المحدودة.

أهمية دراسة الجدوى:

تكمن أهمية دراسة الجدوى في:

1. **على مستوى الفرد:**

- هي وسيلة لاتخاذ قرار استثماري صائب ومعرفة البدائل المتاحة والموارد المتوفرة.
- تمكن دراسة الجدوى رائد الأعمال من تفادي المخاطر وتجنب خسارة وإهدار الموارد.
- تمثل دراسة الجدوى أداة فعالة في يد المقاول لمعرفة الثغرات واقتناص الفرص التي تحقق أهداف مشروعه.
- تعد بمثابة موجه للمستثمر بناء عليه يحدد أهدافه وخطط البديلة وتسطير المراحل التي يمر بها المشروع أي تمكن من رسم رؤية مستقبلية واضحة.

2. **على مستوى المؤسسة:**

* تعد دراسة الجدوى الجوهر الرئيس في صنع القرار والإقدام الفعلي لتجسيد المشروع على أرض الواقع.
* تبيان كفاءة المشروع في تحقيق أهداف المؤسسة في حد ذاتها.
* مساهمة الدراسة في تحديد المصادر المناسبة والمتاحة للمؤسسة من أجل تمويل الاحتياجات الخاصة بالمشروع.

دراسة الجدوى الاقتصادية:

بقصد بدراسة الجدوى الاقتصادية بأنها دراسة تستخدم الأساليب العلمية المحددة في جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بمشروع ما، وتحليلها بغرض التوصل إلى نتائج دقيقة عن صلاحية المشروع من عدمه.

أهمية دراسات الجدوى الاقتصادية:

إن لموضوع دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروعات أهمية كبيرة في الدول المتقدمة وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث يصب جل الاهتمام في ضرورة العمل على تحقيق ما يلي:

- ✓ تسعى لإقامة الدليل العلمي وبأسلوب كمي عن مدى جودة وصلاحية المشروع المقترح مما يؤدي إلى اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد.
- ✓ تؤدي على حسن استغلال الموارد المتاحة وحمايتها من التبديد أو سوء الاستخدام.
- ✓ تساهم في إنجاح التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع من خلال تنفيذ المشروعات الناجحة التي تؤدي إلى تنمية الموارد.
- ✓ تعتبر مطلب أساسي للحصول على موافقة الجهات المختصة بمنح التراخيص اللازمة لإقامة المشروعات.
- ✓ وكذلك تكمن أهمية دراسات الجدوى في أنها أداة عملية تجنب المستثمرين الوقوع في المخاطر وتحمل الخسائر، إذا أنها تسبق اتخاذ أي قرار استثماري، وبالتالي فإن دراسات الجدوى تعد ذات أهمية بالغة للمستثمرين.

أهداف دراسة الجدوى الاقتصادية:

- إنتاج وثيقة من شأنها أن تكون مرجعا لكافة مراحل المشروع.
- تحديد مخطط تمويل المشروع بما في ذلك رأس المال الاستثماري.
- توجيه المشروع على النحو المطلوب وتحديد معايير التقييم.
- اختيار المشاريع الاستثمارية التي تحقق للمجتمع أعلى منفعة صافية، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق التخصيص الأمثل للموارد النادرة نسبيا.
- الحصول على الترخيص بإقامة المشروع من الجهات الحكومية المختصة، فصاحب المشروع يتعين عليه أن يتقدم بدراسة إلى الجهات الحكومية المختصة والتي تقوم بدورها بعمل تعديلات على هذه الدراسة لتختبر الربحية القومية للمشروع.

دراسة الجدوى المالية:

وتهدف إلى ترجمة نتائج الدراسات الأخرى من تسويقية وإدارية وفنية إلى تقديرات مالية، وتشمل هذه الدراسة التكاليف الاستثمارية للمشروع، وتكاليف التشغيل السنوية، وكذا الإيرادات السنوية على مدى العمر الإنتاجي الافتراضي المتوقع للمشروع، وتحديد كيفية تمويل المشروع والمتمثل في رأس المال المدفوع من قبل المستثمرين، ورأس المال المقترض، سعر الفائدة، ويتم تقييم الدراسة باستخدام مفهوم التدفقات النقدية.

تساعد دراسة الجدوى المالية صاحب المشروع في تحديد التكاليف والأرباح المالية التي يحتاجه المشروع.

ينبغي أن تطرح بعض الأسئلة التي تتعلق بجزئية الجدوى المالية من أهمها:

- كم أحتاج من مال لبدء التشغيل ؟
- هل سيحتاج المشروع إلى تمويل خارجي ؟
- ما هو هيكل التسعير الذي سأستخدمه ؟
- ما هي أحجام المبيعات المحتملة للمنتج أو الخدمة ؟
- كم يمكن للمشروع أن يصمد في حال لم تحدث عملية البيع ؟
- كم من الوقت ستحتاج لتحقق التعادل بين البيع والربح ؟

كم هو عائد الاستثمار ؟.

يعتبر تمويل المشروع أحد الشروط الهامة لانطلاق واستمرارية المؤسسة مستقبلا، لهذا فمن الضروري تحديد مختلف المصادر المالية والتي تتناسب وحاجياتها.

الحاجات من الأموال الدائمة: وتتكون من:

– مصاريف الإنشاء: وتتمثل في أتعاب المستشار القانوني، وإصدار الشهادات والأوراق ومصاريف الإشهار الأولي، وكل المصاريف بصفة عامة.

– – الاستثمارات: مثل مصاريف إنشاء المحل، ومصاريف اقتناء التجهيزات(ألات، ومعدات النقل..).

– الودائع والكفالات المدفوعة: مثل الإيجار والضمانات المدفوعة.

– الاحتياجات من رأس المال العامل: هي عبارة عن مبلغ من المال يستعمل بشكل دائم من أجل الحيازة على المخزون الضروري لكي تمارس المؤسسة نشاطها بشكل عادي، فسوء تقدير احتياجات المؤسسة من رأس المال العامل يدخل مشاكل على مستوى الخزينة في المدى القصير.

دراسة الجدوى التسويقية:

يمكن تعريف دراسة الجدوى التسويقية بأنها الحث عن مدى الصلاحية التسويقية للمشروع المقترح موضع الدراسة. وذلك من خلال مجموعة من الدراسات والاختبارات والتقديرات القائمة على أسس علمية بهدف تحديد مدى إمكانية تسويق منتجات المشروع وتقدير حجم الحصة التسويقية المتوقعة للمشروع، ووضع معالم السياسات التسويقية المناسبة.

فمن خلال دراسة السوق يمكن التعرف على:

- ♦ حجم الطلب على السلع أو الخدمات التي سيقدمها المشروع.
- ♦ حجم العرض من السلع أو الخدمات التي سيقدمها المشروع.
- ♦ تحديد الطاقة الإنتاجية للمشروع (حجم المبيعات) وفقا لحجم العرض والطلب.
- ♦ العملاء المستهدفين لمنتجات المشروع.
- ♦ حاجات ورغبات العملاء المستهدفين.
- ♦ نشاط المنافسين ومنتجاتهم وأسعارهم في السوق المستهدفة.
- ♦ الفجوات والفرص المتاحة التي يمكن استغلالها لصالح المشروع.

خصائص دراسة الجدوى التسويقية:

تتميز دراسة الجدوى التسويقية بمجموعة من الخصائص وهي كالأتي:

- يعتبر تقدير الطلب أساس دراسة الجدوى التسويقية، وعلى ضوء تقديرات الطلب تتخذ قرارات حجم الإنتاج والتمويل، مدى الحاجة للتوسع في المشاريع القائمة أو إقامة مشاريع جديدة واختيار الموقع وتحديد التوقيت الزمني لبدأ المشروع العملية الإنتاجية.
- يقوم بدراسة الجدوى التسويقية مجموعة من الخبراء المختصين في مجال دراسات السوق والتسويق.
- تتطلب دراسة الجدوى التسويقية قدرا كافيا من البيانات والمعلومات وأساليب التحليل والتنبؤ لتقدير الطلب على منتجات المشروع.
- تعد دراسة الجدوى العنصر الأساسي في دراسة الجدوى التفصيلية لتقييم المشاريع.
- لا تكتفي دراسة الجدوى التسويقية بتحديد حجم الطلب الحالي والمستقبلي على منتجات المشروع وإنما ليشمل تحديد السياسة التسويقية لمنتجات المشروع.

دراسة الجدوى القانونية:

وتهدف إلى التحقق من مدى توافق المشروع المقترح مع القوانين واللوائح المنظمة للاستثمار في الدول التي يقام فيها المشروع، حيث يجب على المستثمر القيام بدراسة القوانين العامة التي يمكن أن تتضمن قوانين تؤثر على تكاليف وإيرادات المشروع، ومن أمثلة ذلك القانون المدني والقانون التجاري، وكذلك دراسة القوانين الخاصة بالاستثمار، هذا بالإضافة للوائح التنفيذية التي تفسر تلك القوانين.

كما لابد من اختيار الشكل القانوني للمؤسسة بما يتوافق والإطار الإستراتيجي، المالي والبشري. والتركيب القانوني لا ينحصر فقط في الشكل القانوني للمؤسسة بل من شأنه تأمين قدر المستطاع، العلاقات مع الشركاء: العمال، المستثمرين، الموردين، المناولين. وبالنسبة للمؤسسات المبتكرة لابد من التحكم في تقنيات حماية وتثمين الابتكار والمعارف الغير ملموسة.

على خبير دراسات الجدوى القانونية أن يكون على دراية بالأنواع المختلفة للأشكال القانونية للمشروعات المشروعات الفردية، مشروعات الأشخاص (شركات التضامن)، المشروعات المساهمة. الشركات ذات المسؤولية المحدودة.

محددا الشكل القانوني للمشروع الاستثماري:

- نوع وطبيعة النشاط.
- مدى مساهمة الحكومة في رأس المال المستثمر.
- حجم الأعمال المرغوب في تنفيذها.
- أحكام القوانين المنظمة للمشروعات.

الصعوبات التي تواجه دراسة الجدوى:

- صعوبة التقدير للتكاليف وعوائد وأرباح المشروع.
- عدم دقة الوقت الزمني لإجراء الدراسة.
- التكاليف الخاصة بتحديد مصادر التمويل بالإضافة إلى الأموال التي تدفع إلى الخبراء والاستشاريين وبيوت الخبرة.
- صعوبة التنسيق بين أجزاء الدراسة.
- ندرة المعلومات المتعلقة ببيئة المشروع ومدخلاته وعدم دقتها.